الأمم المتحدة

E/CN.18/2015/12*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 March 2015
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة الحادية عشرة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**

تعزيز التعاون وتنسيق السياسات والبرامج، بما في ذلك توفير المزيد من التوجيه للشراكة التعاونية في مجال الغابات

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام وتتشرف بأن تحيل التقرير النهائي للمبادرة القطرية الداعمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المعنون ”إنترلاكن+١٠: إدارة المناظر الطبيعية للغابات والدروس المستفادة من ١٠ سنوات من الخبرة وسبل المضي قدما بعد عام ٢٠١٥“ (انظر المرفق).***

ونظرا لأهمية التقرير وصلته بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وخاصة في مجال البيئة، فترجو البعثة الدائمة إصدار هذه المذكرة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

** E/CN.18/2015/1.

*** المرفق صادر بدون تحرير رسمي.

010515 230415 15-05195X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

إنترلاكن+١٠

حلقة عمل بشأن إدارة المناظر الطبيعية للغابات:

الدروس المستفادة من ١٠ سنوات من الخبرة وسبل المضي قدما بعد عام ٢٠١٥

٣-٦ شباط/فبراير ٢٠١٥

مبادرة قطرية داعمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

http://unff-interlaken10.org

موجز

جمعَّت هذه المبادرة القطرية المتخذة لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ما يربو على ١٤٠ مشاركا من ٥٠ بلدا. وبدأت حلقة العمل بموجز عن التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية (منذ أول مبادرة قطرية في إنترلاكن في عام ٢٠٠٤). وتألفت إلى حد كبير الفترة المتبقية من الاجتماع من مناقشات لمجموعات صغيرة في محورين:

المجموعات الإقليمية: أفريقيا؛ وآسيا (بما في ذلك الشرق الأوسط)؛ وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الأفرقة المواضيعية: حيازة الغابات واللامركزية؛ وإدارة المناظر الطبيعية للغابات والاقتصاد الأخضر؛ وإدارة الغابات والتنوع البيولوجي؛ وإدارة الغابات وتطبيق ضمانات في تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

ونوقشت عدة مواضيع مقدمة من المشاركين أخذت شكل حوارات مقهى العالم؛ وركزت جلسة إضافية على الرصد والتقييم وسبل المضي قدما. وعقدت المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب اجتماعا موازيا، يرد أيضا هنا موجز لنتائجه.

ومن خلال عملية تشاورية، طُرحت مجموعة من التوصيات بشأن مواضيع تراوحت بين هياكل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والترتيب الدولي المتعلق بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات والتفاعلات فيما بينها في المستقبل، والدعوة العامة إلى زيادة الإشراف على الغابات، وتحديد المواضيع التي لها أهمية خاصة للبلدان لتتصدى لها بنفسها.

وشملت بعض المواضيع المهمة المتكررة تأمين حيازة الأراضي والغابات، وزيادة المشاركة المتساوية من جانب الفئات المهمشة ومختلف الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، والإقرار بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإدماجها، وإدخال تحسينات على التنسيق والتعلم الأفقي والرأسي على السواء داخل البلدان وفيما بينها، والتصدي بقدر أكبر من الفعالية للفساد والأنشطة غير المشروعة بمختلف أنواعها، والقيام بدور أقوى في دعم العمليات الدولية مثل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والاقتصادات الخضراء.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – المفاهيم والمصطلحات ٨

ثالثا – معلومات أساسية بشأن حلقات العمل الخمس المعقودة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢ ٩

رابعا – الدروس المستفادة في السنوات العشر الماضية ١٠

خامسا – القضايا والنتائج الرئيسية التي نوقشت في حلقات عمل الأفرقة المواضيعية ١٣

سادسا – موجز القضايا الرئيسية التي أثارها المشاركون في حلقة العمل جملة وتفصيلا ١٦

سابعا – التوصيات الموجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بدورته الحادية عشرة والترتيب الدولي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥ ..... ١٩

ثامنا – توصيات متعلقة بمناطق محددة موجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بدورته الحادية عشرة والترتيب الدولي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥ ..... ٢٣

تاسعا – القضايا التفصيلية/الأسس المنطقية للتوصيات الإقليمية ٢٧

عاشرا – القضايا التفصيلية/الأسس المنطقية للتوصيات الإقليمية ٢٩

”الأشجار لا تنمو على التربة فقط؛ بل تنمو
على السياسات والمؤسسات الملائمة “
(بهارات بوخاريل، مشارك في حلقة العمل)

أولا – مقدمة

١ – ستستعرض الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (الدورة ١١ للمنتدى، من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، نيويورك) فعالية ”الترتيب الدولي المتعلق بالغابات“ الحالي، وتقرر على هذا الأساس كيفية تعزيز هذا الترتيب بعد عام ٢٠١٥. وضمن المساهمات القطرية في المناقشات الدائرة في الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، شاركت حكومات سويسرا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وأوكرانيا في استضافة حلقة عمل إنترلاكن + ١٠ :”حلقة عمل بشأن إدارة المناظر الطبيعية للغابات: الدروس المستفادة من١٠ سنوات من الخبرة وسبل المضي قدما بعد عام ٢٠١٥“ (٣-٦ شباط/فبراير، إنترلاكن، http://unff-interlaken10.org)[(١)]

٢ – الأهداف: حلقة عمل إنترلاكن+ ١٠ هي حلقة العمل السادسة في سلسلة حلقات العمل الدولية التالية التي تناولت المواضيع الهامة المتعلقة بإدارة الغابات واللامركزية: ومنذ عام ٢٠٠٤، نُظمت حلقات عمل من هذا القبيل مجموعها خمس حلقات عمل، مرة كل سنتين، معظمها كمبادرات قطرية دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات؛

- اللامركزية والنظم الاتحادية في الحراجة والبرامج الوطنية للغابات (٢٧-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إنترلاكن، سويسرا)
- إدارة الغابات واللامركزية في آسيا والمحيط الهادئ (٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، يوغياكارتا، إندونيسيا)

(١) حلقة عمل إنترلاكن+ ١٠، عقدتها إندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وأوكرانيا وسويسرا، وشارك في تنظيمها المكتب الاتحادي السويسري للبيئة؛ والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون؛ وجامعة بيرن للعلوم التطبيقية، وكلية الزراعة والغابات والعلوم الغذائية؛ ورابطة هيلفيتاس السويسرية للتعاون الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الغابات. وشاركت في رعاية حلقة العمل وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والوزارة النرويجية للزراعة والأغذية، ووزارة الزراعة والغابات في فنلندا، والوزارة الهولندية للشؤون الاقتصادية، والمكتب الاتحادي السويسري للبيئة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

- إدارة الغابات واللامركزية في أفريقيا (٨-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ديربان، جنوب أفريقيا)
- إدارة الغابات واللامركزية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٣١ آب/أغسطس-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واخاكا، المكسيك)
- الغابات في الاقتصاد المراعي للبيئة للبلدان في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا: منتدى لفيف (١١-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لفيف، أوكرانيا)

٣ - وأظهرت حلقات العمل هذه بوضوح أن الإدارة الرشيدة لها أهمية أساسية في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ومساهمة الغابات وقطاع الغابات في التنمية المستدامة. وفيما يلي أهداف حلقة عمل إنترلاكن+١٠:

- تقييم الخبرة المكتسبة من حلقات العمل السابقة والدروس المستفادة منها المتعلقة بالإدارة واللامركزية من حيث صلتها بإدارة الغابات وحفظها؛
- إمعان النظر في التطورات التي حدثت في السنوات العشر الماضية المتصلة بإدارة المناظر الطبيعية للغابات[٢]، مع مراعاة التطورات الأخيرة والاتجاهات على الصعيد العالمي؛
- تحديد المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها في سياق الغابات العالمية؛
- وضع مقترحات وتوصيات محددة من أجل الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن كيفية التصدي على نحو مجدٍ لمسائل الإدارة وتعزيز الإدارة الرشيدة للمناظر الطبيعية للغابات وذلك ضمن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وكما هو الحال في حلقات العمل السابقة، كانت حلقة عمل إنترلاكن+١٠ حلقة عمل فنية مصممة لدفع مسألة إدارة الغابات إلى الأمام. ودعي المشاركون إلى التكلم بصفتهم الشخصية.

٥ - المشاركة والشكل: جمعت حلقة عمل إنترلاكن+١٠ مشاركين عددهم ١٤٠مشاركا من ٥٠ بلدا، فضلا عن ممثلين لمنظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية متعددة. ونظمت المناقشات حول محورين رئيسيين: إقليمي ومواضيعي. وعلى المحور

(٢) يفضل البعض استخدام عبارة الغابات بدلا من مصطلح 'المناظر الطبيعية'.

الإقليمي، نُظم المشاركون في النقاش في مجموعات تتناول المناطق التالية: أفريقيا؛ وآسيا (بما في ذلك الشرق الأوسط)؛ وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت هناك أيضا مجموعة عالمية. ومن الناحية المواضيعية، نظمت المناقشات حول المواضيع الأربعة التالية:

١- حيازة الغابات واللامركزية

٢- إدارة المناظر الطبيعية للغابات والاقتصاد الأخضر

٣- إدارة الغابات والتنوع البيولوجي

٤- إدارة الغابات والضمانات في تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات

٦ - المؤتمر الموازي للشباب: نُظِم اجتماع مواز (٣-٦ شباط/فبراير) تولت تنظيمه الرابطة الدولية لطلاب الحراجة بالنيابة عن المجموعة الرئيسية في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المعنية ''بالشباب والأطفال''. وهذا الاجتماع، الذي وضع رؤية لمستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات ومشاركة الشباب في مجالات الإدارة الدولية، والاستخدامات المتعددة للغابات، والتعليم، والتكنولوجيا، والإدارة المستدامة للغابات، والمناخ، والغابات، جمَّع ٢٣ من الشباب الذين يدرسون الغابات من خمس قارات. والهدف من حلقة العمل هو أن تتيح لهم مجالا لإعداد مقترحات محددة في مجال السياسات بشأن نظام السياسات الحرجية للأمم المتحدة في المستقبل، بما في ذلك مسائل مشاركة الشباب والتعليم الحرجي، من أجل صياغة مساهمة تقدم إلى الدورة الحادية عشرة لمنتدي الأمم المتحدة المعني بالغابات. واستفادت المجموعة من الفرصة تماما، وبعد تجميع ومناقشة المسائل من منظورات مختلفة، عرضت أفكارها وتوصياتها بصورة غير رسمية على فريق خبراء من حلقة عمل إنترلاكن + ١٠ لإجراء تبادل حيوي في الآراء بشأن مشاريع المقترحات المقدمة منهم. وبالإضافة إلى ذلك، قدموا النتائج التي توصلوا إليها إلى الجمهور الرئيسي لحلقة عمل إنترلاكن + ١٠ في اليوم الأخير لحلقة العمل[٣].

(٣) تولت ألمانيا وسويسرا تمويل حلقة العمل هذه، بدعم من المنظمين الرئيسيين للمؤتمر وجامعة بيرن للعلوم التطبيقية. وترد مزيد من التفاصيل في القسم العاشر.

ثانيا – المفاهيم والمصطلحات

٧ – العبارات أو "التعاريف" التالية للإدارة شائعةُ الاستخدام. وبينما تختلف في الصياغة الدقيقة، فإنها تنطوي على جميع العناصر الأساسية أو المبادئ المتعلقة بالمشاركة في صنع القرار والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

- الإدارة – الإدارة هي عملية الحكم، أي الطريقة التي يدار بها المجتمع، وكيف يمكن التوفيق بين الأولويات والمصالح المتنافسة لمختلف الفئات. وتشمل المؤسسات الرسمية للحكومة ولكن تشمل أيضا ترتيبات غير رسمية. والإدارة معنية بالعمليات التي يشارك بموجبها المواطنون في صنع القرار، وكيفية إخضاع الحكومة للمساءلة أمام مواطنيها، وكيفية إلزام المجتمع لأفراده بمراعاة قواعده وقوانينه (منظمة الأغذية والزراعة).

- الإدارة الرشيدة – الإدارة الرشيدة تقوم على المشاركة وتوافق الآراء والشفافية والاستجابة والفعالية والكفاءة والإنصاف والشمول، وتخضع لسيادة القانون. وتكفل أن يقل الفساد إلى أدنى حد، وأن تؤخذ آراء الأقليات في الحسبان، وأن تُسمَع أصوات الفئات الأكثر ضعفا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf).

- الإدارة الرشيدة للغابات هي عملية معيارية وتركز على النوعية. وتشمل المبادئ الهامة التي تشكل الإدارة الرشيدة ما يلي: إشراك أو مشاركة أصحاب المصلحة، والعدالة، والمساءلة، والشفافية، والكفاءة، والفعالية (من بيدغوم وأخرون، ٢٠١٢، نهج إدماج إدارة الغابات في نظم الرصد الوطنية المتصلة بالغابات، منظمة الأغذية والزراعة، ورقة عمل رقم ٢٩ عن السياسات والمؤسسات الحرجية، روما).

- وضعت تعاريف للإدارة من أجل مسائل أعم تتعلق بالموارد الطبيعية واستخدام الأراضي. ويمكن لنُهج 'إدارة المناظر الطبيعية' الأوسع نطاقا أن تنطبق بنفس القدر على الغابات وعلى الجهود الرامية إلى إشراك وإدماج مصالح الغابات بقدر أكبر من الوضوح في الإدارة الشاملة لعدة قطاعات وللمناظر الطبيعية بأسرها على نحو يحسن العلاقة البينية مع سبل كسب العيش. وخلصت دراسة أجراها مركز البحوث الحرجية الدولية إلى أنه ليس ثمة تعريف واضح لإدارة المناظر الطبيعية، ولكن هولمغرين، المدير العام لمركز البحوث الحرجية الدولية، خلص إلى أن ''البعد الإنساني

هو الذي يجعلها مناظر طبيعية[٤]. بمعنى إنه يتعين وجود شكل ما من أشكال المؤسسات للتعبير عن الطموحات فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية وتحديد الأولويات، وتحويل هذه الطموحات إلى عمل. ويمكن أن نطلق على هذا إدارة المناظر الطبيعية، وينبغي أن نعترف بأن ترتيبات الإدارة هذه يمكن أن تكون متباينة بقدر كبير ويمكن أن توجد كترتيبات غير رسمية تماما، وكذلك كترتيبات رسمية حصرا''

(http://blog.cifor.org/19791/on-landscapes-part-2-what-are-landscapes)

ثالثا – معلومات أساسية بشأن حلقات العمل الخمس المعقودة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢

٨ – كانت حلقة العمل التي نظمتها المبادرة القطرية في عام ٢٠٠٤ في إنترلاكن عالمية في نطاقها، وركزت على الجوانب المفاهيمية والتنفيذية للامركزية. وفي عام ٢٠٠٦، في يوغياكارتا، ركزت حلقة العمل على متطلبات اللامركزية القابلة للتطبيق اقتصاديا وتقنيا وإصلاح الإدارة في آسيا والمحيط الهادئ. وركزت حلقة عمل المبادرة القطرية المعقودة في ديربان في عام ٢٠٠٨ على صلة الإدارة واللامركزية بسبل كسب العيش والحفظ والتدفقات المالية في أفريقيا. وتناولت حلقة العمل المعقودة في أوكساكا في عام ٢٠١٠ الإدارة واللامركزية والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في بلدان أمريكا اللاتينية. وفي عام ٢٠١٢ ركزت حلقة العمل المعقودة في لفيف على دور الإدارة في الطريق نحو إقامة اقتصاد أخضر في أوروبا الشرقية وشمال ووسط آسيا.

٩ – وقامت حلقات العمل الخمس جميعها بما يلي:

- جمَّعت معا مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات البحوث والمنظمات المجتمعية وقطاع الأعمال.
- بحثت سبل كسب العيش والإنصاف وظروف الغابات والتنمية المستدامة بوجه أعم في سياق التعامل مع اللامركزية.
- استخدمت مجموعة متنوعة من النهج، منها العروض الرسمية وعقد حلقات نقاش وتشكيل أفرقة عاملة والقيام برحلات ميدانية.
- يسرت تبادل الخبرات بين البلدان، وحفزت الأفكار، وحددت الدروس المستفادة، ووضعت توصيات ليتخذ المنتدى وجِهَات أخرى إجراءات بشأنها.

(٤) في هذا التقرير، لا يقلل التركيز على المناظر الطبيعية بأي حال من الأحوال من أهمية الغابات.

١٠ - وقُدمت وعُممت تقارير جميع حلقات العمل في الدورة اللاحقة للمنتدى.

رابعا - الدروس المستفادة في السنوات العشر الماضية

١١ - ثمة نتيجة شاملة، تضم التفاصيل المبينة أدناه، وتتمثل في انتشار مشاكل متصلة بعبور الفجوات في المستويات والمعارف والقيم في الإدارة متعددة المستويات:

(أ) تؤثر الاتجاهات الوطنية والعالمية على التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المستويات المحلية؛ وبالمثل فإن الواقع المحلي يؤثر، وإن كان ذلك يحظى بقدر أقل من الاعتراف، على أداء هذه القوى العالمية والوطنية.

(ب) هناك تشتت متزايد في التعامل مع الغابات على جميع المستويات والنطاقات، بما في ذلك وظائف الحماية والإنتاج والوظائف الاجتماعية؛ وهناك أيضا تباين في الآراء بشأن الإدارة المستدامة للغابات.

(ج) تتجمع القيم والمنافع المتعلقة بالغابات على نطاقات مختلفة:

(١) اللامركزية ينبغي أن تيسر من الناحية النظرية الاستجابة للقيم المحلية، لكن عدم توازن القوي يتدخل بانتظام.

(٢) القيم الوطنية/العالمية، ومنها على سبيل المثال القواعد المنظمة للتنوع البيولوجي والمناخ والهيدرولوجيا، وحماية التربة.

(٣) اللامركزية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق التوازن والاستدامة في القيم والمنافع في مختلف النطاقات.

(د) الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات توجد على نطاقات متعددة وعادة ما تكمن خارج قطاع الغابات؛ وتلزم سياسات فعالة شاملة لعدة قطاعات للتصدي لها.

١٢ - المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين

- لكي تكون إدارة الغابات مستدامة على الصعيد المحلي (وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستدامة على نطاق أوسع)، يجب أن تقدم فوائد كبيرة وإيجابية صافية للمجتمعات المحلية والأسر المعيشية والأفراد، ولا تحمِّلها أعباءً فقط (القواعد التنظيمية للغابات، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وحفظ الغابات)

- أثبتت الإدارة المجتمعية للغابات أنها استراتيجية عملية لكسب العيش ووسيلة للتعامل مع الإدارة المستدامة للغابات وتغير المناخ، ولكنها تستلزم تمكين السكان المحليين وبناء القدرات على مختلف المستويات، ودعم المجتمع (يشمل ذلك الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية، وتقدير القدرات المحلية، وتأمين الحيازة).

- تتألف القوانين المتعلقة بالغابات، على النحو الذي تتجلي به محليا، من قواعد غير متسقة/متضاربة، ومحظورات غير واقعية، ومتطلبات بيروقراطية مرهقة (وأحيانا فاسدة)، وارتفاع تكاليف المعاملات، وهي كلها عوامل تحول دون الامتثال على الصعيد المحلي للقانون.

- تلزم آليات للشكاوى/تسوية المنازعات لضمان احترام حقوق الإدارة المجتمعية للغابات في تصميم/تنفيذ القرارات المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وإدارة المناطق المحمية واستخدام الأراضي.

١٣ - التنسيق على مستوى المناظر الطبيعية والتنسيق الشامل لعدة قطاعات

- نتجت التحولات في المناظر الطبيعية بفعل السياسات والأسواق الوطنية/العالمية، وتغير الاستهلاك على جميع المستويات، واتساع نطاق التجارة والاستثمارات عبر الوطنية.

- أسفر وجود جهات فاعلة ونظم إنتاج مختلفة في مجال المناظر الطبيعية، في سياقات اجتماعية حيوية متباينة، عن تباين في استخدامات الأراضي، الأمر الذي يستلزم بدوره تدخلات وحوافز وجزاءات مدروسة على النحو المناسب.

- تضيف النُهج المتعلقة بالمناظر الطبيعية مزيدا من التعقيد. وأصبحت مشاركة النساء والفئات الضعيفة أصعب على مستوى المجتمعات المحلية. وتُفاقِم معالم المناظر الطبيعية التي لا تتطابق مع الحدود الإدارية من النزاع والارتباك. ولكن أوجه التشابه الثقافية عبر المناظر الطبيعية، يمكن أن تكون مصادر للتدبر والتعاون.

- هناك حاجة إلى اتباع نهج كلي وشامل إزاء الإصلاحات في مجال الإدارة. ويمكن أن يحقق هذا مزيدا من التماسك/الاتساق في السياسات في كثير من المجالات التي تؤثر في الغابات والناس الذين يعيشون فيها وحولها.

- ينبغي إلا يؤدي إدماج السياسات الشاملة لعدة قطاعات إلى إحداث آثار ضارة بالمجتمعات المحلية (على سبيل المثال من خلال تزايد القواعد التنظيمية) وينبغي أن يسهم في صحة الإنسان والتنمية.

١٤ - الصعيد الوطني: أدوار الحكومة المركزية والقيود التي تفرضها

- من شأن عدم الاتساق في السياسات/القوانين/القواعد التنظيمية أن يؤدي إلى وجود مناطق رمادية أو تدهور هذه المناطق الرمادية التي يمكن أن يزدهر فيها الفساد وعدم الالتزام بالقانون. ومن شأن العمل الجماعي الفعال أن يحسن القواعد التنظيمية والإنفاذ.

- تتجه الحكومات المركزية في المعتاد إلى مجرد نقل المسؤولية، مع قدر قليل من السلطة أو الموارد المالية أو بدونهما.

- من شأن أي خلل في المؤسسات العامة أن يكون حجر عثرة أمام إصلاح الإدارة. ومن شأن الابتكارات المؤسسية، من قبيل الشهادات من طرف ثالث والمراقبون المستقلون ونُهج الرصد والإبلاغ والتحقق المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، أن تعزز التغيير، وبالمثل يمكن أيضا للضغط من القاعدة من جانب سكان مستنيرين ومُمَكَنين واستباقيين أن يحقق ذلك.

- يمكن أيضا للمستوى الوطني، بل وينبغي له، أن يضطلع بدور هام في توفير المبادئ التوجيهية، والتفاعل مع الجهات الفاعلة الدولية، وتعزيز تدفق المعلومات والتمويل والرصد.

- يمكن لقدر من تدابير القيادة والتحكم أن تحمي الغابات وتساعد في الإدارة المستدامة للغابات؛ ومن الأفضل أن تستند هذه التدابير إلى العلم وإلى تحليل قوي (بما في ذلك تحليل الظروف الإنسانية والطبيعية المحلية)، في إطار من الشفافية والمساءلة.

- يمكن للحكومات أن تضطلع بدور أكثر نشاطا واتساقا في تحفيز الأسواق على التعامل مع المنتجات المستدامة (مثل المنتجات المعتمدة الخشبية، وخشب الوقود، والمنتجات غير الخشبية للغابات) والخدمات (بما في ذلك تعويض الكربون).

١٥ - المستويات الإقليمية وعبر الوطنية والتعاون

- يعد تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال حماية الغابات وإنفاذ قوانين الغابات وتحليل البيانات والبحث وتبادل الموارد من أجل بناء القدرات الإقليمية، أمرا رئيسيا.

- هناك حاجة إلى منابر إقليمية إلكترونية للتعلم وقنوات لمواصلة تبادل الآراء بشأن القضايا المتصلة بالغابات فيما بين الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، أي الحكومات والعلماء والشعوب الأصلية والمحلية ومنظماتهم وقطاع الأعمال والقطاع الصحي وغير ذلك، من أجل دعم التعاون الإقليمي ووضع الاستراتيجيات والعمل المتضافر.

١٦ - المستوى العالمي: إدارة الغابات في العالم

- هناك نقص في الإشراف الشامل على الغابات[٥]. وأحرز قدر من التقدم نحو إجراء حوار مشترك ووجود أطر مفاهيمية مشتركة، ولكن نظام إدارة الغابات في العالم لا يزال مجزأً.
- هناك تحدي خطير يواجه ترجمة الالتزامات الوطنية إلى إجراءات ملموسة.
- هناك حاجة إلى زيادة كفاءة وفعالية وقدرة المنابر الإلكترونية العالمية التي تتناول المسائل المتصلة بالغابات من أجل تحقيق نتائج منصفة.
- هناك حاجة إلى ربط المنابر الإلكترونية العالمية على نحو أكثر فعالية بالمنابر الإلكترونية الإقليمية.
- هناك حاجة إلى الاعتراف بقوة الجهات الفاعلة على المستوى الأدنى وإمكاناتها، لأن رغباتها/استجاباتها تتفاعل مع سياسات المستوى الأعلى. ويمكن أن يؤدي هذا إلى المرونة والتجاوب والتعلم في عمليات السياسات/التنفيذ على جميع المستويات.
- لا تزال هناك مع ذلك بعض الشكوك في إمكان أن تنفذ هذه النتائج من المستوى العالمي وذلك في ضوء تجربة السنوات العشرين الماضية.

خامسا - القضايا والنتائج الرئيسية التي نوقشت في حلقات عمل الأفرقة المواضيعية الأربعة[٦]

١٧- حيازة الغابات واللامركزية

يركز هذا الفريق على ما يلي:

(٥) يعني الإشراف على الغابات، على النحو المستخدم في هذا التقرير، الاضطلاع بدور رائد في تعزيز الأهمية الحيوية للغابات بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة في جميع البلدان، وإدماج الغابات ووضع خطة أعم للتنمية المستدامة، وتعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات على جميع المستويات، من خلال جملة أمور منها تقديم المشورة والتوصيات بشأن السياسات ذات الصلة، وتعزيز التنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين وتعبئة الموارد والدعم السياسي الرفيع المستوى، والتأثير الفعال على العمليات الدولية/الحكومية الدولية الرئيسية وتوفير الدعم الفني للأنشطة المضطلع بها لتحقيق هذه الغاية.

(٦) ترد التوصيات المقدمة من المجموعات الإقليمية في القسم الثامن؛ مع عرض لكامل القضايا/الأسس المنطقية للتوصيات بالتفصيل في القسم التاسع.

- ضرورة الاعتراف بما تتسم به المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية من كفاءة في إدارة مواردها الحرجية على نحو مستدام عندما تحظي حقوقها في غاباتها باعتراف واضح. ونوقشت المجموعة المتزايدة من الأدلة التجريبية، التي تثبت أن المجتمعات المحلية عندما تمارس حقوقا قوية ومنقولة في ما يتعلق بحيازة الغابات، فإن النتائج الاجتماعية والبيئية تحقق تحسنا.

- في ضوء تزايد اتجاه المجتمعات المحلية نحو تحمل المسؤولية عن إدارة الغابات، تلزم تغييرات في الأدوار التي تقوم بها الوكالات المختصة بالغابات. واتفقت الأغلبية على أن هذه الوكالات ينبغي أن تتحول عن الدور الذي اضطلعت به منذ أجل طويل والذي انصب على التنظيم المباشر والإنفاذ إلى حماية الحقوق المحلية وتقديم المشورة التقنية، بطريقة استشارية وتيسيرية بقدر أكبر.

- يمكن أن يؤدي تعقيد وارتفاع تكاليف المعاملات إلى عرقلة الإدارة الفعالة للغابات بواسطة المجتمعات المحلية.

- يتعين الاستفادة من الدروس المستخلصة من ١٠ سنوات من العمل بشأن الإدارة والحيازة عند النظر في إمكانية إجراء تعديل على الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، وخاصة في ضوء التطورات في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون من المفيد إدماج الإدارة وضمان الحيازة في الهدف العالمي ٢[٧].

- قيام البلدان باعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في منظمة الأغذية والزراعة، وتشجيعها على تنفيذ هذه المبادئ.

- بناء توافق في الآراء بشأن العناصر اللازمة لأي نظام للإدارة/للإدارة الرشيدة، استنادا إلى أدوات قائمة مثل إطار برنامج الغابات/منظمة الأغذية والزراعة لتقييم ورصد الإدارة الرشيدة للغابات (روما، ٢٠١١) وإطار تقييم إدارة الغابات الذي وضعه معهد الموارد العالمية[٨].

١٨ - إدارة الغابات والتنوع البيولوجي

تنطبق مبادئ إدارة المناظر الطبيعية للغابات بنفس القدر على إدارة حفظ التنوع البيولوجي.

(٧) حث بعض المشاركين على التوصية بهدف عالمي خامس بشأن الإدارة، وهو اقتراح أثار كثيرا من الجدل.

(٨) http://www.wri.org/publication/assessing-forest-governance.

وتشمل التحديات ما يلي:

- عمليات إصلاح الإدارة تستغرق وقتا، وهي عرضة للتحولات في أولويات السياسات.
- هناك تجزئة في التعامل مع قضايا الغابات، ومشاركة غير كافية من جانب العديد من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة (وخاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص)

١٩ - إدارة المناظر الطبيعية للغابات والاقتصاد الأخضر

يركز هذا الفريق على الحاجة إلى استثمارات طويلة الأجل لإدماج اهتمامات أصحاب المصلحة، دعما لعمليات أكثر إنصافا، وصعوبة (ولكن ضرورية) تحسين المؤشرات القائمة على الأدلة للرصد والتقييم.

التحديات:

- هناك قصور في فهم التوافق بين الإدارة المستدامة للغابات والاقتصاد الأخضر، على نحو يراعي تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر على المستوى التنفيذي.
- لا يزال يتعين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقييم خدمات النظم الإيكولوجية ودفع مقابل لها في إطار الاقتصاد الأخضر، على نحو يراعي مختلف قيم المناظر الطبيعية/خدمات النظام الإيكولوجي/القيم الثقافية والروحية.
- لم تأخذ أولويات قطاع الغابات في الحسبان السياسات المتبعة في القطاعات الأخرى، وبالتالي فلم تدمجها بالكامل في إطار السياسة العامة (مثلا، يتعين إزالة الحوافز الضارة والإعانات)
- لم يُدمج القطاع الخاص بصورة كافية في وضع سياسات الغابات وتنفيذها على الصعيدين الدولي والوطني.
- لم تحرز المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصناعات الحرجية تقدما يكفي لضمان الإدارة المستدامة للغابات.

٢٠ - الإدارة السليمة لشؤون الغابات والضمانات في تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات

أدى الاستعراض العام للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات من منظور هذه المبادرة للأمم المتحدة، ولأحد مشاريع المبادرة المعززة في الفلبين

كمثال للمبادرة، ولتحليل آليات تقاسم المنافع في عدة بلدان، وكلها تركز بوجه خاص على كيفية إسهام منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عمل المبادرة المعززة فيما يتعلق بالضمانات، إلى تأكيد الطابع المعقد للمسألة (على سبيل المثال سبع ضمانات لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ، و١٥٢ مؤشرا في حالة الفلبين).

التحديات:

- تحديد أفضل سبل تشجيع اعتماد وتفعيل الضمانات
- عدم كفاية تقاسم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات
- الاستفادة من إدارة الغابات وتوسيع نطاقها
- التنسيق بين مبادرة الأمم المتحدة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وغيرها من المبادرات، وتوضيح الضمانات والنهج المتبعة إزاء هذه المبادرات داخل البلدان وفيما بينها
- آليات/منابر فعالة لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشعوب الأصلية
- سيطرة الصفوة وانعدام الشفافية– مسائل هامة في مختلف آليات تقاسم المنافع يجري تمحيصها

سادسا – موجز القضايا/النقاط الرئيسية التي أثارها المشاركون في حلقة العمل جملة وتفصيلا

٢١ – منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والأهداف العالمية المتعلقة بالغابات

- يتوقف تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات بشكل حاسم على الإدارة الرشيدة على جميع المستويات.
- الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات غير مصاغة صياغة جيدة وتتضمن عناصر متداخلة يصعب على البلدان تقييمها وتقديم تقارير عنها.
- هناك أيضا ثغرات كبيرة في الأهداف العالمية الأربعة المتعلقة بالغابات في مجالات الإدارة والتعاون العلمي/التقني وإنتاج منتجات الغابات وعمليات التجهيز المولدة للقيمة المضافة التي تشكل الأساس للعديد من الإجراءات الوطنية والدولية الواردة

في صك الغابات، وهي موضوعات بارزة تنعكس في غايات أهداف التنمية المستدامة.

- منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات له صلات ضعيفة بعمليات الغابات الدولية الأخرى.

٢٢ - الإدارة وقاعدة الأدلة المتعلقة بها

- لا يوجد شكل وحيد أو نموذج واحد للحكومة مرتبط بالإدارة الرشيدة. ويمكن تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة في أنظمة الحكم التي تتراوح بين المركزية الشديدة واللامركزية العالية.

- غالبا ما يُستَخدم مصطلح ''الإدارة'' ليشير بشكل متبادل إلى البنية المؤسسية الدولية، وكذلك إلى الطريقة التي يَتَخِذ بها بلد ما قراراته ويطبق سيادة القانون. وهما مفهومان مختلفان.

- يمكن أن يكون وضع تدابير للإدارة السليمة أمرا صعبا ولا يتحقق بدون تكلفة؛ وغالبا ما تتجاوز تحديات الإدارة الرشيدة قطاع الغابات.

- لن يكون دور العلم في إدارة الغابات فعالا إلا إذا كان العلم مستقلا.

- تلزم آليات لربط المناقشات والقرارات بالعمل/المتابعة على أرض الواقع.

- توجد بالفعل مؤشرات لقياس الإدارة المتصلة بالغابات. ويتعين تطبيق هذه المؤشرات والإبلاغ عن النتائج على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

٢٣ - الشواغل الاقتصادية والمالية والمتعلقة بسبل كسب العيش

- الإدارة الرشيدة واستقرار مناخ الاستثمار الوطني أمران متلازمان؛ والإدارة الرشيدة لازمة لتوليد استثمارات تجارية من القطاع الخاص، على الصعيدين المحلي والدولي على السواء، في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

- هناك صعوبة في تمويل المبادرات المتصلة بالغابات، لا سيما على الصعيد المحلي.

- يتعين القيام بعمل يشمل سلسلة القيمة لمنتجات الغابات بأكملها، بما في ذلك الإنتاج، وعمليات التجهيز المولدة للقيمة المضافة، ونظام تتبع مصدر المُنتَج[٩].

(٩) انظر على سبيل المثال الأداة المتعلقة بالمخاطر التي وضعها تحالف المشروعية في مجال القانون /http://www.imfn.net/ or www.cifor.org/acm

- فوائد الغابات ليست موزعة بشكل عادل، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة وسكان الغابات.

٢٤ - الحيازة

- تأمين حيازة الأراضي بالنسبة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية له فوائد متعددة، تشمل الحد من إزالة الغابات وتدهورها وتحسين إدارة الغابات وتعزيز سبل كسب العيش والعدالة العالمية.

٢٥ - بناء القدرات

- لا تتوافر قدرات كافية على مختلف المستويات، وخاصة فيما يتعلق بقدرة الجهات الفاعلة في مجال الغابات على التواصل الاستراتيجي مع القطاعات والجهات الفاعلة الأخرى.

- تفتقر كثير من البلدان إلى القدرات والخبرات اللازمة للتعامل مع القطاعات الأخرى (مثل الزراعة والنقل والطاقة) وهي القوى المحركة لإزالة الغابات، والتصدي لأوجه التفاوت في القوة بين أصحاب المصلحة.

- يستغرق تطوير الإدارة الفعالة والعادلة وقتاً (انظر التقدم المحرز في الشبكة الحرجية النموذجية بعد ٢٠ عاما من العمل أو تجربة برنامج الإدارة التعاونية التكيفية في مركز البحوث الحرجية الدولية)[١٠].

٢٦ - الاتصالات وصنع القرار

- من شأن إجراء اتصالات أكثر فعالية وانتظاما وتبادل الخبرات أن يفضي إلى تعلم مفيد في مختلف القطاعات وبين أصحاب المصلحة.

- تتناول العديد من المسائل المتعلقة بإدارة الغابات عمليات صنع القرارات الأساسية بشأن حيازة الأراضي، والحصول على موارد الغابات، ومشاركة المجتمع المدني والشفافية.

- تعتبر الآليات الفعالة للتنسيق فيما بين القطاعات عناصر أساسية للإدارة الرشيدة على جميع المستويات.

(١٠) انظر على سبيل المثال، http://www.imfn.net/ or www.cifor.org/acm/

سابعا – التوصيات الموجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بدورة الحادية عشرة والترتيب الدولي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥

٢٧ – ينظر المشاركون في المبادرة القطرية في التوصيات التالية، مقرين بأنه تم الإعراب عن طائفة متنوعة من الآراء. وقد اخترنا تحقيق مزيد من الشمولية، والسعي لتحقيق أقصى قدر من إمعان النظر المتاح في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في مداولاته المقبلة.

١ – صياغة وتنفيذ أنشطة ما بين الدورات في الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وما بعدها ضمن الهدف العام المتمثل في توسيع نطاق الإشراف على الغابات في العالم.

٢ – البناء على العمل الذي يقوم به أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات وغيرهم، وتشجيع الشراكة التعاونية في مجال الغابات أو من يخلفها على تعزيز دعم وتيسير الجهود التي تبذلها البلدان (بما في ذلك بناء قدراتها) لتحسين الإدارة المتصلة بالغابات وتوفير الموارد المالية حسب الاقتضاء. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، تعزيز أمن حيازة الأراضي، وآليات التنسيق الفعال فيما بين القطاعات وأصحاب المصلحة، وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق في الغابات، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين المحلي والوطني.

٣ – تفويض ولاية محددة (بموارد مالية) للشراكة التعاونية في مجال الغابات أو لمن يخلفها لتعزيز وتيسير الجهود التي تبذلها البلدان في تقييم الموارد والخدمات الحرجية على الصعيدين المحلي والوطني، وتحسين آليات تقاسم المنافع، وتنفيذ برامج للدفع لقاء خدمات النظم الإيكولوجية، وضمان أن تكون الغابات ممثلة بشكل كامل في الجهود المبذولة حاليا لتطبيق المحاسبة القومية الخضراء وذلك باستخدام المعايير المتفق عليها دوليا وكذلك من خلال آليات السوق.

٤ – النظر في تعديل/تحديث صك الغابات، عند الاقتضاء، لكي يأخذ في الاعتبار التطورات في مجال إدارة الغابات منذ عام ٢٠٠٧، ويتناول بوضوح القضايا المتعلقة بإدارة الغابات، بما في ذلك جوانب الإدارة الرشيدة مثل أمن حيازة الأراضي، والحقوق الآمنة، وإعطاء صوت أقوى للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والعدالة وسيادة القانون، إلى آخره.

٥ - تشجيع الدول الأعضاء على أن تدرج صراحة حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المنتديات المناسبة التي تتناول أمن حيازة الأراضي (على سبيل المثال الهدفان ١ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة) ومن خلال آليات مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٦ - تعزيز منتدى الأمم المتحدة للغابات، في دورته الحادية عشرة وكذلك من خلال جهود تبذل على المستوى القطري، بحيث يؤدي دورا رئيسيا في تنسيق ورصد واستعراض الجوانب ذات الصلة بالغابات في أهداف التنمية المستدامة.

٧ - الشروع في عملية تسترشد بها المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وغيرها من العمليات/الفرص الدولية المتعلقة بقضايا إدارة الغابات الأوسع نطاقا ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات وبالمبادرة المعززة، وتستفيد هذه العملية من الدروس المستفادة، وتساعد على تفعيل ضمانات المبادرة المعززة، بما في ذلك رصد تنفيذها. وينبغي أن تكون هذه العملية مكملة لعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ضمن الإطار ذي الصلة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٨ - التأكد من أن الدورات المقبلة للمنتدى والعمليات فيما بين الدورتين (بما في ذلك، في جملة أمور، الشراكة التعاونية في مجال الغابات أو من يخلفها) توفر منبرا لتبادل الخبرات والدروس المستفادة المتعلقة بإدارة الغابات بين البلدان وبين المناطق والعمليات، وتوفر قنوات لهذه الدروس كي تستنير بها قرارات المنتدى.

٩ - دعوة جميع أصحاب المصلحة، الذين لم يشاركوا بعد على نحو كاف[(١١)]، في عمليات المنتدى وإشراكهم بشكل هادف في تنفيذ قراراته، بسبل منها إنشاء منابر إلكترونية تفاعلية (على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية) تستفيد من المنابر القائمة مثل برامج الغابات الوطنية أو غيرها من المنابر المنشأة من خلال المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج

(١١) يضم أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والنساء، والفقراء، والشباب، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجموعات الرئيسية الأخرى والهيئات الإقليمية / دون الإقليمية.

وتدهور الغابات أو خطة العمل المتعلقة بإنفاذ قوانين الغابات وإدارة الغابات والتجارة الحرجية، والقيام بدور جدي في تحديد القضايا الجديدة والناشئة.

١٠ - سعيا لتحقيق استمرارية سياسية أقوى لعمليات إصلاح الإدارة، يتعين أن يتم القيام بربط المشاركة الأقوى لأصحاب المصلحة على المستويات المحلية والوطنية بالعمليات الوطنية وأطر السياسات الإقليمية والالتزامات الدولية.

١١ - تبسيط قرارات المنتدى للتركيز على الوضوح (إضافة قيمة دون إضعاف القرارات السابقة)، وكذلك إعطاء الأولوية لبنود قابلة للتطبيق دون تكرار الصياغات والإجراءات المتفق عليها، وذلك بهدف زيادة تعزيز قيمة المنتدى.

١٢ - ومع مراعاة اختلاف حالات وقدرات البلدان، ينبغي أن تحث الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدول الأعضاء على الالتزام بتعزيز الدعم للإدارة المتصلة بالغابات وتسهيلها، بما في ذلك عناصر من قبيل:

(أ) تعزيز الكفاءة والفعالية والإنصاف في اللامركزية، حسب الاقتضاء.

(ب) تدعيم السياسات والقواعد التنظيمية والآليات لتعزيز حوافز الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات.

(ج) تحسين الشفافية والوصول إلى المعلومات (على سبيل المثال بشأن عمليات الامتياز، وحصر الغابات) والتصدي للفساد والأنشطة الحرجية غير القانونية.

(د) الاستفادة من البرامج الوطنية للغابات والأطر المماثلة لإشراك الصناعة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني على جميع المستويات.

(هـ) تحسين الاتصالات الاستراتيجية والتنسيق بين الجهات المعنية بالغابات، وبين قطاع الغابات وغيره من القطاعات، وفي جميع مستويات الإدارة.

(و) تعزيز التوزيع المنصف للمنافع عبر سلاسل القيمة المتصلة بالغابات، بسبل منها تحسين المعلومات الجغرافية المكانية بشأن الامتيازات، والاستخدامات الأخرى للأراضي والخرائط، وكذلك من خلال تهيئة الظروف المواتية، مثل نقل التكنولوجيا، ودعم البحث والتطوير، والإرشاد، والسياسات التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

(ز) احترام وإنفاذ حقوق مجموعة من السكان الذين يعتمدون على الغابات، وخاصة النساء، والفقراء، والشباب، والفئات المهمشة الأخرى.

(ح) تعزيز المؤسسات المحلية والمعارف والقدرات في مجال الغابات وإدارة الغابات والاعتماد عليها ودمجها.

(ط) التوعية بالمساهمات الحالية والمحتملة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في الإدارة المستدامة للغابات.

(ي) وضع الغابات في سياق المناظر الطبيعية الأوسع نطاقا، بما في ذلك المناظر الطبيعية الثقافية، والاعتراف بوظائف شبكة الأمان التي توفرها الغابات (على سبيل المثال، الإعاشة، والتكيف، والحد من مخاطر الكوارث).

(ك) العمل مع المجتمعات المحلية لتطوير التمويل والقدرات بصورة منهجية وكافية لتنفيذ هذه التوصيات.

١٣ - تعزيز العمليات ضمن الترتيب الدولي المتعلق بالغابات لتسهيل حصول البلدان على أدوات التمويل القائمة. وتشمل هذه العمليات تلك القائمة في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (مثل مرفق البيئة العالمية/الإدارة المستدامة للغابات، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات/الإدارة المستدامة للغابات في صندوق المناخ الأخضر) وغيرها من المبادرات المتصلة بالغابات التي اضطلع بها أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، ولا سيما بالنسبة لمبادرات، مثل تلك المذكورة في التوصية ١٢، على المستوى المحلي. وتنشئ هذه العمليات أيضا هيكلا داعما للإدارة في الترتيب الدولي المتعلق بالغابات نفسه لتحفيز التمويل وتسهيل الوصول إليه.

١٤ - تشجيع البلدان على إدراج رصد وتقييم الإدارة المتصلة بالغابات في أطر الإبلاغ الحالية (بما في ذلك استخدام الطرق القائمة)، وذلك سعيا لتحقيق الإشراف على الغابات العالمية.

١٥ - وإدراكا لأهمية إحياء الغابات باعتباره هدفا رئيسيا لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات/الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، فإن الالتزامات الواردة في مجموعة متنوعة من الاتفاقات الدولية، وأهمية الإدارة في تحقيق هذه الأهداف، تعزز جهود إحياء الغابات على مختلف المستويات، بما يتفق مع

الهدف العالمي ١، مع إيلاء اهتمام خاص لحيازة الأراضي ومشاركة المجتمعات المحلية.

١٦ - التفكير في إدراج هدف عالمي خامس بشأن الغابات، في الترتيب الدولي المقبل المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥، بشأن دور إدارة الغابات في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

ثامنا - توصيات متعلقة بمناطق محددة موجهة إلى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات فيما يتعلق بالدورة الحادية عشرة للمنتدى وفيما يتعلق بالترتيب الدولي المتعلق بالغابات بعد عام ٢٠١٥

يجري هنا تسليط الضوء على توصيات متعلقة بمناطق محددة، مع التحديات والقضايا التي أدت إليها الواردة في القسم التاسع.

٢٨ - **توصيات من أفريقيا**

- تنفيذ السياسات الحرجية والإصلاحات التشريعية في البلدان المعنية.
- القيام ببناء القدرات وتنمية المهارات لمختلف الأطراف الفاعلة على جميع المستويات خاصة بالنسبة لمجتمعات الغابات المحلية.
- تحديد طرق لتمويل الأنشطة المجتمعية المحلية (على سبيل المثال إنشاء صناديق إدارة الموارد المجتمعية).
- تحديد قنوات اتصال واضحة لتسهيل تدفق المعلومات إلى الأماكن التي لا توجد فيها قنوات من هذا القبيل.
- الاعتراف بالمرأة والشباب باعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين وإشراكهم.
- الاعتراف بالأدوار المتزايدة الأهمية للمنظمات غير الحكومية في العمل في مجال الغابات ووضع آليات لمشاركتها ومساءلتها.
- وضع أطر واضحة لملكية الموارد (نظم الحيازة) لتعزيز التزام مختلف الأطراف الفاعلة بالإدارة المستدامة للغابات.
- تعزيز جهود إحياء الغابات على مختلف المستويات.

٢٩ - توصيات من آسيا

- دعم بناء القدرات استجابة للحاجة إلى إعادة توجيه الأهداف العالمية للغابات (الإدارة المستدامة للغابات، والتعليم، والحصول على التمويل والتأمين، وغيرها).
- دعم/تطوير منابر التعلم والتواصل، بما في ذلك (أ) تقاسم التعلم بشأن تنفيذ ورصد صك الغابات، و (ب) تحفيز النظم الوطنية على وضع استراتيجيات اتصال فعالة وسهلة الاستعمال و (ج) تعزيز المشاركة في المنتديات على المستويات الإقليمية.
- دعم إجراء تقييمات في المجالات التالية:
  - o تقييم الغابات لإظهار مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والسلع والخدمات الأخرى
  - o تحديد الثغرات في قدرات أصحاب المصلحة
  - o تقييم احتياجات المجموعات الرئيسية المشاركة بفعالية في الإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات
  - o تحديد الاختناقات وآليات الرصد من أجل مكافحة الفساد في قطاع الغابات
  - o الحاجة إلى برامج وطنية للغابات
- تيسير ودعم تنفيذ الأحكام المتفق عليها بشأن ما يلي:
  - o تأمين حقوق الحيازة
  - o الوصول العادل إلى الأسواق
  - o تكوين رابطات فعالة لأصحاب الحقوق
  - o خدمات الدعم الأساسية
  - o تيسير تعميم ودمج وتنسيق السياسات ذات الصلة، وعملية صياغة السياسات والبرامج الوطنية والمحلية
  - o تحديد السلع والخدمات المتعددة للغابات والتعرف عليها
- وضع نظام للرصد والإبلاغ عن صك الغابات والمبادئ التوجيهية لتقييمه
- التعرف على الاحتياجات المتنوعة للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى قدراتها.

٣٠ - توصيات من أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية

- يجب أن يكون تطبيق اللامركزية، عند الاقتضاء، منهجيا ومزودا بتمويل وقدرة كافيين، ويعالج المشاكل المصادفة، بمشاركة كاملة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.
- ينبغي لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أن يبني جسورا للتعاون مع قطاعات أخرى (مثل المياه، والزراعة، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والبناء، والسياحة، وغير ذلك)
- ينبغي أن يشجع المنتدى الدول الأعضاء على إنشاء منابر لأصحاب المصلحة المتعددين على مختلف المستويات واشراكهم في الأنشطة التي تجري فيما بين الدورات.
- ينبغي للمنتدى أن يشرع في إجراء تحليل للتكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإدارة الرشيدة للغابات.
- ينبغي لقطاع الغابات أن يسهم في العمل الذي يجري تنفيذه ضمن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في إطار الأمم المتحدة ليعكس على نحو أفضل قيمة الغابات في الحسابات القومية.
- ينبغي للبلدان أن تدعم آليات (على سبيل المثال، جمعيات الملاّك الأفراد) لزيادة كفاءة الغابات الصغيرة النطاق.
- استكشاف سبل تعزيز المشاركة الفعالة والإيجابية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة الغابات.
- القيام بمزيد من العمل لوضع آليات للحوافز (مثل الدفع مقابل الخدمات البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية) التي تتيح لمالكي الغابات اكتساب فوائد مقابل تقديم خدمات النظم الإيكولوجية.

٣١ - توصيات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- تشجيع تحسين التنسيق والتواصل عبر النطاقات، استجابة للموارد والفرص المالية الإضافية اللازمة لبناء القدرات.
- تشجيع ودعم مؤسسات أقوى على المستوى دون الوطني ذات قدرة كافية على تنفيذ الإجراءات على أرض الواقع، والاضطلاع بولاياتها.

- دعم تحسين التنسيق بين الوكالات التي تركز على التنمية والمشاركة والقضايا البيئية.
- تصميم وتوفير أدوات وآليات أفضل تتيح ترجمة رؤى السياسات إلى عمليات على أرض الواقع بتمويل كاف.
- دعم استخدام الأدوات/الآليات القائمة بشكل أكثر كفاءة وبطريقة متكاملة.
- وضع مبادئ توجيهية واضحة للإدارة البيئية على المستوى دون الوطني (على سبيل المثال، تعميم تخطيط استخدام الأراضي في نطاقات مختلفة) وتزويد الحكومات بهذه المبادئ.
- تشجيع النهج الكلية التي تتناول الغابات دعما للإدارة البيئية الفعالة.
- دعم الجهود الرامية إلى أن تتجاوز الوكالات الحكومية التي تطبق اللامركزية نطاق الرصد والمراقبة، وأن تتحول إلى شركاء استراتيجيين لإدارة الغابات.
- تعزيز الاعتراف الحكومي بأن اللامركزية هي في الواقع جهد طويل الأجل ينطوي على بناء المؤسسات، ويحتاج إلى ذلك.
- البحث عن الآليات الإنمائية والاجتماعية القائمة التي يمكن أن تنقل الموارد والقدرات من المستوى الوطني إلى المحلي وإلى الفئات الضعيفة للسكان (على سبيل المثال، آليات التنمية الاجتماعية، والبرامج الوطنية لحماية البيئة).
- تشجيع الحكومات على تصميم وتطبيق الرصد، بالتعاون مع صناع القرار، لتنظيم المعلومات البيئية بطريقة فعالة (على المستوى الوطني ودون الوطني).
- تشجيع التخطيط الكلي المتعدد النطاقات لاستخدام الأراضي، ووضع أولويات مشتركة للمناطق لها أهداف متعددة في إدارة الأراضي.
- تشجيع التحسينات في مشاركة قطاع الغابات في نظم المحاسبة القومية مع القيام بتقييم الطرق والوسائل المختلفة للقيام بذلك.
- تشجيع البلدان على تحسين نظم تتبع/تحديد مصدر منتجات الغابات.
- الاعتراف بأهمية الخدمات ذات الصلة بالغابات في جهود الحد من المخاطر، وكشبكات أمان للسكان الضعفاء.
- تشجيع إشراك الجهات السوقية الفاعلة، مع الاعتراف بتنوع أهداف الشركات، بتوفير مجموعة أوضح من الأهداف والآليات.

- تقييم دور هيئة غابات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (منظمة الأغذية والزراعة)؛ وإمكانياتها في إطار الترتيب الجديد المتعلق بالغابات، للبدء في تحسين خريطة طريق قائمة على تبادل المعارف وتقاسم وتبادل الدروس المستفادة.
- تقييم الجدوى/الحاجة لاقتراح إنشاء هيئة إقليمية فنية لتقييم القضايا المتعلقة بالغابات وتصميم هياكل إدارتها في البلدان.

تاسعا – القضايا التفصيلية/الأسس المنطقية للتوصيات الإقليمية

في حين أقرت معظم المناطق بإحراز قدر من التقدم في مجال اللامركزية والإدارة المتصلين بالغابات، فلا تزال القضايا والتحديات التالية قائمة، وأدت إلى وضع توصيات خاصة بكل منطقة من المناطق المذكورة أعلاه:

٣٢ – القضايا والتحديات التي تواجه أفريقيا

- محدودية أو انعدام الموارد المالية على المستوى المحلي لدعم الإدارة المستدامة للغابات
- عدم كفاية قدرات مختلف أصحاب المصلحة، وخصوصا المجتمعات المحلية
- في بعض الحالات، لا تزال هناك قنوات اتصال غير واضحة لتدفق المعلومات
- ضعف السياسات الحرجية والأطر التشريعية في هذا الصدد في بعض البلدان
- تهميش المرأة والشباب في تخطيط وصنع القرار في مجال إدارة الغابات
- إحجام الحكومات/الدولة عن تفويض المجتمعات المحلية سلطات كافية لامتلاك وإدارة موارد الغابات
- عدم كفاية الشفافية في تقاسم فوائد الغابات والنزاعات الناجمة عن ذلك بين مختلف أصحاب المصلحة وانعدام الثقة بمديري الغابات الحكوميين
- بينما تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا متزايد الأهمية في الإدارة المستدامة للغابات، فإنها ينقصها التنسيق داخل قطاع الغابات، مما يمكن أن يفاقم الإخضاع للمساءلة.

٣٣ – القضايا والتحديات التي تواجه آسيا

- ضعف التنسيق بين الوكالات على المستوى القطري
- ضعف أصوات الفقراء والحوافز الاقتصادية المتاحة لهم
- محدودية المناطق ونوعية الموارد الحرجية المتاحة للحراجة المجتمعية

- مساهمة الغابات في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد قيمة وظائفها المختلفة
- عدم وجود سياسات وأطر قانونية، أو عدم تنفيذها
- عدم وضوح حقوق الحيازة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية
- عدم التيقن بشأن كيفية ''الحفاظ على المكاسب''
- تضارب الأهداف بشأن استخدام الغابات، على سبيل المثال، الحفاظ على البيئة مقابل الاستخدام
- محدودية قدرة أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة
- عدم وضوح أدوار ومسؤوليات وحقوق المكلفين بالمسؤولية وأصحاب الحقوق
- انعدام اللامركزية والتفويض الحقيقيين

٣٤ - القضايا والتحديات التي تواجه مناطق أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية

على عكس المناطق الأخرى، لا يري تلقائيا بعض المشاركين في هذه المجموعة أن اللامركزية تعد في حد ذاتها هدفا مستصوبا بالضرورة. وأشارت هذه المجموعة إلى وجود تحسينات في التمثيل والتنسيق واستخدام الأموال في حالتي تطبيق اللامركزية أو عدم تطبيقها على السواء.

التحديات:

- المشاركة المجدية للشعوب الأصلية
- عدم تقاسم المصالح الاقتصادية الواسعة على نحو دائم بين جميع أصحاب المصلحة
- احتياج السلطات/المجتمعات المحلية إلى القدرة والإرادة على تقديم التقارير/تحمل المسؤولية في هذا الصدد
- تحول عبء العمل إلى السلطات المحلية وتزايده في مجال إدارة الغابات، بدون توفير تمويل كاف من المستويين الوطني أو المحلي
- التوازن الكافي للمسؤوليات المشتركة بين المستويات المركزية والمحلية؛ وكذلك فيما بين القطاعات ذات الصلة بالغابات
- المصالح المتضاربة لمختلف أصحاب المصلحة في مجال الأنشطة الحرجية

٣٥ - القضايا والتحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

على الرغم من تحديد عدد من التغييرات الإيجابية في هذه البلدان، فإن التركيز ينصب على القضايا والتحديات المتبقية:

- تشتت الإدارة بين النطاقات وبين الموظفين التقنيين وصناع القرار
- الاتجاه نحو انتهاج "نهج واحد يناسب الجميع" عند التفكير في أدوات واستراتيجيات لتنفيذ الإدارة اللامركزية للغابات
- الاعتراف المحدود بالتنوع البشري وتنوع استراتيجيات كسب العيش، فضلا عن عدم كفاية فرص وصول المجتمعات المحلية إلى عمليات صنع القرار
- تقاسم المنافع على نحو غير منصف مع المجتمعات المحلية/فيما بينها
- نقص التنسيق في صنع السياسات وتعميم الإدارة الرشيدة للغابات في صميم السياسات
- سوء تصميم أدوات ترجمة السياسات إلى أفعال
- اللامركزية لا تزال تعتبر هدفا يمكن تحقيقه في "الأجل القصير"
- عدم كفاية توليد وتخزين أو إدارة المعلومات
- التعارض المستمر بين صناع القرار والفنيين/الممارسين داخل الكيانات العامة
- عدم الاعتراف بالقيمة الكاملة لفوائد الغابات
- التقدم المحدود في تحقيق الفوائد المحتملة للشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل ودعم الإدارة المستدامة للغابات
- عدم الاهتمام بالغابات والإدارة المستدامة للغابات في جداول أعمال هيئات الإدارة الإقليمية (مثل أمانة الجماعة الكاريبية، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وشبكة العمل الدولية المعنية بالمناخ).

عاشرا - حلقة عمل إنترلاكن + ١٠ الداعمة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: موجز للسياسات الشبابية

عقدت المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب التابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات حلقة عمل للشباب لتحليل السياسات بالتوازي مع المبادرة القطرية المذكورة هنا. واشتملت حلقة العمل على عملية تدريجية، ترتكز إلى تحليل السياسات ونظرية التنفيذ، حيث حدد ممثلو

الشباب من ١٦ بلدا مختلفا القضايا ذات الصلة بالشباب فيما يتعلق بإدارة الغابات وحوكمتها. وينقسم القسم التالي إلى خمسة مجالات مواضيعية رئيسية؛ يعرض كل منها المسائل المذكورة والحلول الموصى بها المتعلقة بالسياسات التي انبثقت عن حلقة العمل. ويمكن أن تؤخذ مقترحات السياسات هذه كحلول قائمة بذاتها لمشاكل معينة محددة، أو يمكن دمجها بطريقة كلية.

٣٦ - السياسات المتعلقة بالغابات وإدارتها

تؤدي الممارسات الحالية لإدارة الغابات إلى تداخل الاختصاصات على المستوى الدولي، وإلى قضايا أخرى تتعلق بالسياسات تلقي بظلالها باستمرار على قضايا إدارة الغابات. ولم يجر بقدر كاف تنفيذ السياسات التي اِتفَق عليها فيما سبق أعضاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واقتصرت جهود المنتدى على معالجة مشاكل الماضي، ولم تكن هناك مشاركة كافية من جانب الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية.

ولمعالجة هذه المشاكل، تقترح المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب تنقيح قواعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المُـنَظِمَة لمشاركة المجموعة الرئيسية في المداولات وعمليات صنع القرار؛ ولكي يظل المنتدى مجديا، يتعين عليه أن يكيف هذه القواعد بما يناسب القرن الحادي والعشرين، ويمكّن المجتمع المدني من المشاركة في جميع مراحل المناقشة. وثمة استراتيجية مكملة لهذا الاقتراح تتمثل في إنشاء فريق عامل دائم مكلف بالإلمام بشكل دائم بالسياسات الحرجية وتحديات الإدارة والفرص والأولويات الناشئة، لإدراجها في جدول أعمال المنتدى في الوقت المناسب. وينبغي أن يتألف الفريق العامل من ممثلين عن المجموعات الرئيسية والشراكة التعاونية في مجال الغابات، وأن يكون ممثلا لمناطق جغرافية متنوعة، ويجتمع مرة في السنة على الأقل. وبالإضافة إلى الفريق العامل، ينبغي أن يختصر المنتدى مدة برنامج عمله من أجل تحسين دمج القضايا الناشئة.

٣٧ - الاستخدامات المتعددة للغابات

تؤكد السياسات الاقتصادية الحالية وجهات نظر المنطق الربحي لاستهلاك السلع والخدمات المنقولة عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، هناك خطأ في عرض التكاليف الاجتماعية والبيئية المرتبطة بها، وانعدام للشفافية والمساءلة في سلاسل الإمداد العالمية مما أسفر عن إهدار للموارد وسوء توزيعها. وأدى ذلك إلى مزيد من تهميش الفئات المضطهدة بالفعل.

ولمعالجة هذه القضايا، يمكن للمنتدى أن يضع ويعتمد خطط عمل دولية للتعامل مع معايير الشفافية والمساءلة التي تتبعها الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل مع

منتجات الغابات. ونوصي كذلك بتصميم وتنفيذ خطط عمل تشجع على استخدام العلوم والممارسات الأصلية في إدارة الغابات. وينبغي وضع خطط العمل هذه وتنفيذها وفقا للاتفاقات الدولية، مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وستنص هذه الاتفاقات الدولية على التشاور مع أصحاب العلوم الأصلية وموافقتهم ومشاركتهم لتعزيز التقاسم العادل والمنصف من استخدامهم للغابات.

٣٨ - التثقيف في مجال الغابات

هناك نقص في الوعي المجتمعي بالقيم المتعددة للغابات و لم تتكيف العديد من أنظمة التعليم مع القضايا والنهج الناشئة. واستجابة للأهداف المتعلقة بالتعليم الواردة في الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات، نتقدم باقتراح في مجال السياسات يضم عناصر متعددة، ينبغي أن تُنفذ بشكل متزامن.

ويتمثل اقتراحنا، في المقام الأول، في إنشاء "مختبر للأثر الحرجي"، يُناط به تعزيز إجراء بحث وتطوير تعاونيين للتثقيف في مجال الغابات. والهدف من "مركز التميز العالمي" الافتراضي هذا، هو تحديد الثغرات في الأدوات والتقنيات المبتكرة وتطويرها، للاستفادة منها في المناهج والاتصالات وبناء القدرات المتعلقة بالغابات وفي صياغتها، وتم تحديد مشروعين فريدين لمختبر الأثر الحرجي هما: (١) التطوير المستمر للتثقيف على الصعيد العالمي في مجال الغابات ومجموعة أدوات الاتصالات؛ و(٢) إقامة أسبوع سنوي للأثر الحرجي (يشترك في رئاسته الشباب)، ويتألف من حلقات عمل إقليمية وحلقة دراسية عالمية، لتسهيل الاستفادة من نواتج مختبر الأثر الحرجي وتحديد الأولويات للعام المقبل. وسيتكون مختبر الأثر الحرجي، الذي تستضيفه الشبكة العالمية للتثقيف في مجال الغابات التي أعيد إنشاؤها تحت إشراف أمانة المنتدى، من مجموعة أساسية من الممثلين من الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وشبكات التثقيف الإقليمية، والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب. وسيعمل مختبر الأثر الحرجي عندئذ كمنبر إلكتروني تشاركي وديناميي لربط الباحثين والممارسين والطلاب/الشباب، فضلا عن شبكات التثقيف الإقليمية القائمة والناشئة.

٣٩ - إدارة الغابات والتكنولوجيا

ترتبط قضية عدم الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والبيانات الموثوقة، خاصة بالنسبة للشباب في المناطق النامية، ارتباطا وثيقا بأوجه القصور في مجال التثقيف الحرجي. وحتى لو قام المنتدى بتشجيع تطوير وتطبيق الابتكارات العلمية والتكنولوجية لتعزيز الإدارة

المستدامة للغابات، فلا يتوافر حاليا سوى قدر محدود من البيانات الموثوقة والاستخدام المحدود للتكنولوجيات الجديدة مما يعيق هذه الأهداف.

وبناء على المشاكل المذكورة أعلاه، فإننا نوصي بإنشاء منبر للتعلم على الانترنت/موقع يساهم فيه المستعملون على غرار موقع 'ويكي'، وشبكة للبيانات العالمية لدعم مجموعة أدوات الإدارة المستدامة للغابات في منظمة الأغذية والزراعة من أجل تبادل المعارف وتعزيز بناء القدرات بين الشباب والمجموعات الرئيسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد في صك الغابات على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والتركيز على البحوث والتكنولوجيا كوسيلة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٤٠ - الغابات وتغير المناخ

تم تحديد فجوتين رئيسيتين: أولا، لا توجد نهج استراتيجية طويلة الأجل كافية للتصدي لآثار تغير المناخ على الإدارة المستدامة للغابات. وثانيا، هناك نقص في التنسيق داخل المنتدى في التصدي لتغير المناخ فيما يتعلق بالغابات من منطلق التخفيف والتكيف على السواء.

وتغير المناخ لم يُذكر إلا مرة واحدة فقط وبطريقة مبهمة للغاية في النسخة الحالية من الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات. وبالتالي، فإننا نوصي بإدراج بند (وحبذا لو كان في الفرع السادس، ولكن أيضا في الفرع الخامس) لتحديد أولويات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتعزيز قدرة البلدان على التصدي لهذه القضايا من خلال الإدارة المستدامة للغابات.